الاكتفاء عن الفاعل

أ.م.د. أحمد كاظم عمّاش أ.م.د. رياض حمود حاتم

Ahmed Kazem ammash

Riyadh Hammood Hatem

جامعة بابل/ كلية العلوم الإسلامية

Ahmedamash502@gmail.com

ملخص العربي

الفعل في اللغة العربية له مساحة واسعة في قواعدها، فهو المسند للفاعل، وننظر هنا للفعل من حيث الفاعل، فلولا الفاعل ما وُجد الفعل، وهذا ما نصّ عليه علماء العربية كلهم، لأن الأقيسة التي وضعوها لتنظيم اللغة اشترطت اقتران الفعل مع الفاعل، وقد لاحظت أن بعض الأفعال استعملت من غير فاعل، واكتُفي بدلالة الفعل على ما يحمل من زمن وحدث، وقد رصدت في هذا البحث مجموعة من الأفعال لا تأخذ فاعلاً في الجملة ويعتمد على دلالة الفعل فقط، أو تأخذ فاعلاً ليس حقيقياً، وإنما ارتفع ليستقيم مع قواعد العربية، أي إن الاسم الذي ارتفع بعد الفعل ليس له أي علاقة بمن قام بالفعل، وقد جرى رصد ذلك في جميع كلام العرب ولا سيما في القرآن الكريم.

ملخص الانكليزي

The verb in the Arabic language has a wide space in its grammar, as it is the predicate of the subject, and here we look at the verb in terms of the subject. If it were not for the subject, the verb would not exist, and this is what all Arabic scholars have stipulated, because the analogies that they established to organize the language required the conjunction of the verb with the subject, and I noticed that Some verbs were used without a subject, and the meaning of the verb was limited to what it carries of time and event. In this research, I observed a group of verbs that do not take a subject in the sentence and depend on the meaning of the verb only, or they take a subject that is not real, but rather rose to be consistent with the rules of Arabic, that is. The noun that rises after the verb has no relation to the person who performed the verb, and this has been observed in all Arab speech, especially in the Holy Qur’an.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق محمد وآله الطيبين الطاهرين.

وبعد: فإن الفعل في اللغة العربية له مساحة واسعة في قواعدها، فهو المسند للفاعل، وننظر هنا للفعل من حيث الفاعل، فلولا الفاعل ما وُجد الفعل، وهذا ما نصّ عليه علماء العربية كلهم، لأن الأقيسة التي وضعوها لتنظيم اللغة اشترطت اقتران الفعل مع الفاعل، وقد لاحظت أن بعض الأفعال استعملت من غير فاعل، واكتُفي بدلالة الفعل على ما يحمل من زمن وحدث، وقد

رصدت في هذا البحث مجموعة من الأفعال لا تأخذ فاعلاً في الجملة ويعتمد على دلالة الفعل فقط، أو تأخذ فاعلاً ليس حقيقياً، وإنما ارتفع ليستقيم مع قواعد العربية، أي إن الاسم الذي ارتفع بعد الفعل ليس له أي علاقة بمن قام بالفعل، وقد جرى رصد ذلك في جميع كلام العرب ولا سيما في القرآن الكريم.

واستقام البحث على مبحثين: الأول: اكتفاء الفعل عن فاعل حقيقي، وهو استكمالا لفكرة البحث الرئيسة التي ستعرض في المبحث الآخر، وهي: الفعل الذي ليس له فاعل مطلقا.

تعريف الفعل :

قال الخليل " فَعَلَ يَفْعَلُ فَعْلاً وفِعْلاً، فالفَعْلُ: المصدر، والفِعْل: الاسم "[١] وبيّن ابن الأنباري سبب التسمية بقوله: " سمي الفعل فعلاً؛ لأنّه يدل على الفعل الحقيقي، ألا ترى أنّك إذا قلت:(ضرب) دلّ على نفس الضرب الذي هو الفعل في الحقيقة فلما دل عليه سمي به لأنّهم يسمون الشيء بالشيء، اذا كان منه بسبب و هو كثير في كلامهم "[٢] .

وقال ابن فارس: وهو " لفظ يعبر به عن جميع الأفعال (الأحداث)؛ لاشتراك المتضادات فيه ألا ترى أن القائل يقول:(قام زيد) فنقول: فعل، و تقول:(قعد) فنقول: فعل، ومثله (دحرج و دخل) إلى غير ذلك من مختلفات الأفعال، فصارت تسمية جامعة، قال الله عزّ وجلّ ((لا يُسأل عمّا يفعل))(الأنبياء: ٢٣) ولو جئت بغير هذه الأحرف – أعني الفاء و العين و اللام – عبارة عن الفعلين المتضادين لاختل عليك هذا الأصل و لم يطّرد ذلك القياس"[٣] .

قال سيبويه:" وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبنيت لما مضى، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، والأحداث نحو: الضرب والحمد والقتل"[٤] ويعد هذا التعريف أقدم التعريفات علميا، لأنه صدر من إمام النحو، وقسّم فيه أزمنة الفعل التي اعتمدت فيما بعد، ومن التعريفات العلمية ما قاله الجرجاني: "هو الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير، أولاً كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعاً، وقيل: الفعل كون الشيء مؤثراً في غيره، كالقاطع مادام قاطعاً "[٥]

والملاحظ في هذا التعريف احتياج الفعل لمن يقوم به، ومن يقوم به هو (الفاعل) وهو شرط أساس في كل كلام، لأن الفاعل اسم مرفوع مسند إليه فعل، والفعل ما يسند ولا يسند إليه أي يخبر به ولا يخبر عنه[٦]، وهذا التلازم الذي اعتمده علماء العربية بدءاً من سيبويه مخترق في مواضع كثيرة، ونلمح تصريحاً للبعلي (ت: ٧٠٩ هـ) في شرحه لكتاب شرح الجمل للجرجاني إذ يقول: ومن موارد حذف الفاعل على ألّا يتعلق مراد المتكلم بتعيّن الفاعل، كقوله تعالى: ((فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ)) (البقرة: ١٩٦) فالفعل (استيسر) لا يوجد له فاعل، وإنّما دلالة الفعل لها الأثر الكبير في السياق العام للآية، فضلا عن أنّ هذه الآية من آيات الأحكام فلم يلتفت للفاعل مطلقاً[٧] .

وقال الدكتور محمد عيد: " فالجملة حقيقة هي التي تؤدي الفائدة كاملة، أما تكوينها الشكلي فلا يشترط فيه أن يوجد في النطق مسند ومسند إليه، بل تتحقق الفائدة الكاملة بوجودهما، وقد تتحقق بكلمة واحدة إذا أدّت المعنى المفيد"[٨]، وذكر فندريس هذا المعنى بقوله: " وبعض الجمل يتكوّن من كلمة واحدة:(تعال، صه، السيارة، إياك)وكل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنى كاملاً بنفسه"[٩]، وفكرة الفعل المجرد من الفاعل واردة الاستعمال عند العرب وخير دليل المبني للمجهول فهو لم يُسمّ فاعله، فهو أعطى دلالة الحدث والزمن فقط، وهذا التفاعل بين الدلالتين أغنت من ذكر الفاعل، وبقى الفعل في تركيب الكلام من غير ذكر من قام بالحدث.

وقد ذكر الدكتور عبد الستار الجواري أن هناك أفعالاً في القرآن الكريم جاءت من غير فاعل، ومن دون أن يسبقها اسم ظاهر يصلح ضميره فاعلاً لذلك الفعل، سيأتي ذكرها في البحث، وهذه الأفعال مرصودة من القدماء والمحدثين إلا أنهم لم يتوقفوا عليها مخافة الخروج عن القاعدة المطردة في أقيسة العربية، وهذه الأفعال في الحقيقة نوعان: نوع له فاعل ولكنه ليس حقيقياً، والثاني ليس له فاعل البتة، وهذا الفعل له وجود في الجملة وله دلالة، وهو نوعان: نوع لا صيغة محددة له، وإنما يعرف من سياق الكلام، والنوع الآخر: له صيغ محددة كصيغة(انفعل) و(كان الزائدة) و(الفعل المؤكد لفعله) ووغيرها.

ويمكن تعريف الفعل المراد بهذا البحث بأنّه: الفعل الذي لا يفتقر وجوده إلى الفاعل، أو الفعل الذي اكتُفي بدلالته وزمنه واستغنى عن الفاعل، فهو لا يُسند إلى فاعل، وإنما يكتفي بدلالته فقط؛ لأن المعنى قد تم من غير وجود الفاعل ولو ذُكر في التركيب لاختلّ المعنى وذهبت البلاغة في الكلام.

المبحث الأول:

اكتفاء الفعل عن الفاعل الحقيقي

الفعل هنا ليس له فاعل حقيقي، وإنما فاعله نحوي ارتفع لتستقيم القاعدة، كقولنا: "تحرّك الشجرُ"، كلمة: "الشجرُ" تعربُ فاعلاً نحويًا، لكن هذا الإعراب لا يوافق المعنى اللغوي الواقعي لكلمة: "فاعل"، وهو: من أوجد الفعل حقيقة، وباشر بنفسه إبرازه في الوجود؛ لأن الشجر لم يفعل شيئًا؛ إذ لا دخل له في إيجاد هذا التحرك، ولا في خلقه، وجعله حقيقة واقعة بعد أن لم تكن، فليس للشجر عمل مطلقاً في إحداث التحرك، وكل علاقته به أنه استجاب له، وتفاعل معه؛ فقامت الحركة به؛ وخالطته، ولابسته، من غير أن يكون له اختيار أو دخل في إيجادها، كما سبق، فأين الفاعل الحقيقي الذي أوجد التحرك من العدم، وكان السبب الحقيقي في إبرازه للوجود؟[١٠]

لا يوجد في الجملة ما يدل على الفاعل، أو على شيء ينوب عنه، فإذا قلنا: (حرك الهواء الشجر)، تغير الأمر؛ فظهر الفاعل الحقيقي المنشئ للتحرك، وبان الموجد له، الذي أوقع أثره على المفعول به، ومثل ذلك في قولنا: (تمزّقتِ الورقةُ)، تعرب كلمة: "الورقةُ" فاعلًا نحويًا، وهذا الإعراب لا يوافق ولا يساير المعنى اللغوي لكلمة؛ "فاعل"، ولا يوافق الأمر الواقع؛ لأن الورقة في الحقيقة لم تفعل شيئًا؛ فلم تمزق نفسها، ولا دخل لها في تمزقها، ولا تشترك فيه بعمل يحدثه؛ ولكنها تأثرت به حين أصابها، فأين الفاعل الحقيقي –لا النحوي– الذي أوجد التمزق، وجعله حقيقة قائمة بالورق؟ لا وجود له في الجملة، ولا دليل يدل عليه أو على شيء ينوب عنه، لكن إذا قلنا: مزق الطفل الورقة ظهر الفاعل الحقيقي، واتضح من أوجد الفعل بمعناه اللغوي الدقيق.[١١]

لذلك يشير الدكتور عباس حسن إلى الفرق المعنوي بينهما، وأنه ينحصر في[١٢]:

أ– أن الفاعل النحوي –على الوجه السالف– ليس هو الفاعل الحقيقي، وإنما هو المتأثر بالفعل، وليس في الجملة ما يدل على ذلك الفاعل الحقيقي، أو على شيء ينوب عنه.

ب– وأن المفعول به ليس فاعلًا نحويًا ولا حقيقيًا، وإنما هو المتأثر بالفعل، أيضًا، ولكن مع اشتمال جملته على الفاعل الحقيقي، أو ما ينوب عنه.

وهذه الظاهرة وردت في القرآن الكريم إلا أن المفسرين لم يتركوا الفعل حراً طليقاً بدلاته اللغوية والزمنية فقيدوه بقواعد العربية، مثال ذلك ما ورد في قوله تعالى: **((ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِما كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ))** (الروم:٤١) نرى أن الفساد ارتفع بعد الفعل(ظهر) ولو أمعنا النظر نجد أن الفساد ليس فاعلاً حقيقياً؛ لأنه نتيجة لأفعال الناس المخالفة لما أقره الله تعالى، وما يؤكد ذلك ما ورد في قراءة زيدِ بن علي" «يُظْهَرَ» مبنياً للمفعول، «الفسادُ» مرفوعٌ لقيامِه مقامَ الفاعل"[١٣] بإخفاء الفاعل الحقيقي، فالفعل أخذ فاعلاً نحوياً ولا يحمل دلالة الفعل، فحقيقة الفساد لا تظهر إلا بفعل فاعل، فالقرآن الكريم الذي يعد أعلى نص في الفصاحة وجدنا فيه هذا النوع من الأفعال والذي لم يشر إليه النحاة، لأنّ هدفهم الرئيس كان لتقعيد القواعد الضابطة للكلام.

ومثال ذلك قوله تعالى: **((وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتْمَمْنَاهَا بِعَشْرٍ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً))**(الأعراف: ١٤٢) فالميقات هو" **الوقت الذي قدَّره الله لصوم موسى {أربعين ليلة}**"[١٤] فالفعل(تمّ) رفع الاسم الذي يليه، لكن الميقات لم يُتمّ نفسه، لأن الذي أتمّ الميقات هو الله (جلّ وعلا)، والأفعال التي قبل (تمّ) كانت بصيغة المتكلم مسندة إلى الضمير (نا) الفاعل، لذلك شخصنا أن الفعل لم يرفع فاعلاً على نحو الحقيقة، وإنما هو فاعل نحوي.

وهناك نوع من الأفعال أوضح تشخيصاً إذ الفعل لم يرفع فاعلاً لا دلالياً ولا نحوياً، والفعل أدّى وظيفته بنفسه من غير اقترانه بالفاعل، فمن ذلك قوله تعالى: **((كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ))**(القيامة:٢٦) يرى الجواري أنّ الفعل (بلغ) لم يسبقه اسم ظاهر

يصلح ضميره فاعلاً لا لفظاً ولا معنى[١٥]، وهذا الكلام له ما يعززه عند النحاة القدماء فالزمخشري قال: "والضمير في بَلَغَتِ للنفس وإن لم يجر لها ذكر، لأنّ الكلام الذي وقعت فيه يدل عليها، كما قال حاتم:

أماويّ ما يغنى الثّراء عن الفتى ... إذا حشرجت يوماً وضاق بها الصّدر"[١٦]

نراه جاء بشاهد شعري تأييداً لما يقول، أي إن العرب استعملت الفعل مجرداً من الفاعل مستندة على صيغته ودلالته، ومستغنية عن الفاعل بما يفهم من سياق الآيات.

ومن ذلك قوله تعالى:((**وَمَا يَنْبَغِي لَهُمْ وَمَا يَسْتَطِيعُونَ**))(الشعراء:٢١١) فالفعل (ينبغي) لا فاعل له، وما ورد في كتب تفسير القرآن وإعرابه مؤول من سياق الآيات، والتدقيق في الفعل يقودنا إلى أنه أعطى دلالته مجردة من الفاعل، أي إن الفعل قام بنفسه، ولم يفتقر إلى من قام به، وكان تأويلهم هو (وما ينبغي لهم أن ينزلوا القرآن)[١٧] وهذا التأويل مفهوم من سياق آيات كثيرة، ولا يوجد مؤشر قريب يفهم منه الفاعل الحقيقي، لذلك اسْتُغني عن ذكره لأنه مفهوم من السياق.

ومثال ذلك قوله تعالى: ((**ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ حَتَّى حِينٍ**))(يوسف:٣٥) فالفعل(بدا) لا فاعل له، وقد اختلف النحاة والمفسرون في تقديره، فالفاعل {بَدَا} عند سيبويه ليسجننه، وعند الفراء مضمر، وهو المصدر: كأنه بدا لهم بداء[١٨]، فالفراء يأتي بتأويل صريح على أن هذا الفعل لا فاعل له بقوله:" أَلَا ترى أَنَّهُ لا بد لقوله (بَدا لَهُمْ) من مرفوع مضمر فهو فِي المعنى يكون رفعًا ونصبًا، والعربُ تنشد بيت امرئ القيس:

فقلتُ يَمينَ الله أبرحُ قاعدًا ولو قطّعوا رَأْسِي لديكِ وَأوصالِي

والنصبُ فِي يمين أكثر، والرفعُ عَلَى ما أنبَأتُك بِهِ من ضمير (أن) وَعَلى قولك عَلَيّ يمين"[١٩] وهذا الأمر غير مستساغ عند المفسرين لذلك نجد مكي ابن أبي طالب القيسي(ت:٤٣٧هـ) يأتي بما يقربه لقواعد الكلام المتفق عليها فيقول: "والعرب تقول: بدا لي بداء " أي تغيّر رأيي عمّا كان عليه، ومنهم من يقول: " قد بدا لي "، ولا يذكر " بداء " لكثرته في الكلام. وهذا من ذلك، وقيل: المعنى: ثم بدا لهم رأي، ثم حذف الرأي. لأن الكلام يدل على المعنى، أي: ظهر لهم رأي لم يكونوا يعرفونَهُ، (ثم حذف الرأي)، فالمعنى: ثم ظهر للعزيز رأي أن يسجنه"[٢٠]، فالفعل الذي يكتفي بنفسه كثير في القرآن الكريم.

ومن الأمثلة عن الفعل الذي ليس له فاعل حقيقي (**صيغة انفعل**) وتأتي انفعل للمطاوعة، يقول ابن جني:" واعلم أن انفعل إنما أصله من الثلاثة ثم تلحقه الزيادتان من أوله نحو: "قطعته فانقطع، وسرحته فانسرح", ولا يكاد يكون فَعَلَ منه إلا متعدياً حتى يمكن المطاوعة والانفعال، ألا ترى أن قطعت متعد وكذلك كسرت وقلعت"[٢١]، استكمالاً للفكرة السابقة نزيد هذه الصيغة الخاصة لهذا المبحث؛ لأن هذا الفعل لا يرفع فاعلاً حقيقياً وإنما نحويا، لذلك نرى أن بعض العلماء رادف هذه الصيغة بالمبني للمجهول مدركين أن هذا الفعل لا يفتقر لفاعل صريح[٢٢]، وعبّر العلماء عن هذه الميزة في هذا الفعل بتعبيرات كثيرة ليتقربوا به نحو القاعدة المعهودة، يقول السيرافي:" قال أبو سعيد: اعلم أن من الأفعال فعل المطاوعة، وهو ضد النقل، وذلك أن النقل يصير الفاعل فيه مفعولا ويؤتى بفاعل آخر على ما وصفنا، وفعل المطاوعة يحذف منه الفاعل، ويصير المفعول فاعلا، فهما في الطرفين، تقول: " كسرت القلم " و " انكسر القلم " و " شققت الثوب " و " انشق الثوب " فحذفت الفاعل وجعلت المفعول فاعلاً"[٢٣]، ومن ذلك قول السهيلي(ت:٥٨١هـ):" ومن غير المتعدي " انفعل "، نحو:" انطلق، وهو أيضاً فعل الفاعل في نفسه بعد تقدم منع واستدعاء من فعل آخر، فيسمونه فعل المطاوعة، ونحو: كسرته فانكسر، وشويته فانشوى، فمن حيث كان فعل الفاعل في نفسه لم يتعد، ومن حيث لم يقع من فاعله إلا بعد استدعاء"[٢٤] نجدهم يصرّون على وجود الفاعل في نفس الفعل، لأن فكرهم النحوي والأقيسة التي وضعوها تخلو من كون الفعل يدلّ بنفسه على دلالة الحدث والزمن مجرداً من الفاعل.

ومن الأمثلة التي يأخذ فيها الفعل فاعلاً نحوياً بهذه الصيغة قوله تعالى:((وَإِذَا النُّجُومُ انْكَدَرَتْ))(التكوير:٢) قال الطبري(ت:٣١٠هـ)"أصل الانكدار: الانصباب"، وقال: تناثرت وتساقطت وتهافتت[٢٥]، والنجوم يوم القيامة تأتمر بأمر الله سبحانه وتعالى، فلا إرادة لها بنفسها، لذلك جاء التعبير القرآني بهذه الصيغة بما فيها من مطاوعة وقبول الأثر في الفاعل، للدلالة على

قابلية المخلوقات المطلقة واستجابتها لأمر الله سبحانه وتعالى من جانب، وإظهار مسلك التنبيه والتحذير أو التهويل في نفس المتلقي المعاند أو المبتعد عن التصديق بآيات الله تعالى من جانب آخر.

وتأتي صيغة (تفعّل) للمطاوعة أيضاً كقولنا: (تأسّست المدرسةُ)، يقول السيرافي:" ونظير هذا من المطاوعة فعّل تفعّل، كقولك: كسّرته فتكسّر، وعشيّته فتعشى، وغدّيته فتغدّى"[٢٦] وهذه الصيغة نظير (انفعل)، ويقول ابن عقيل:" ويجئ بناء تفعل للدلالة على المطاوعة، وهو يطاوع فعل، نحو هذبته فتهذب وعلمته فتعلم"[٢٧]، نلاحظ أن الأمثلة وردت من غير فاعل حقيقي وإنما جاء فاعلاً نحوياً.

المبحث الثاني: الفعل الذي ليس له فاعل مطلقاً

في هذا المبحث سأحدد أنواعاً من الأفعال مطردة الاستعمال استغنت عن الفاعل، وأدّت وظيفتها معتمدة على دلالتها وصيغتها، فهي لا تأخذ فاعلاً نحوياً ولا دلالياً:

أولا: الفعل المؤكد لفعله:

وهو تكرار الفعل المراد توكيده، من أجل تأكيد المعنى، وإزالة الشك عنه، ويكون ذلك دون تكرار الفاعل[٢٨]، يقول الشاطبي(ت: ٧٩٠هـ):" التوكيد اللفظي معناه أن يوتى باللفظ المراد توكيده مكررا بنفسه، كما مثل في قوله للمؤنث: ادرجى ادرجى يا هند. وقد يكون للمذكر: ادرج ادرج يا زيد، بضم الجيم الأولى وكسرها. وعلى الكسر يستوى لفظ المذكر مع لفظ المؤنث في (ادرج) الأول"[٢٩]

فمن الأفعال التي لا تسند للفاعل الفعل المؤكد لفعله، لأنه يُكرر منفردا من غير تكرير الفاعل، لأن من أغراض التوكيد اللفظي إزالة شك يحيط بالعامل وحده؛ كأن يجري الحديث عن سقوط المطر عدة أيام متوالية؛ فيقول أحد الحاضرين: لم يسقط المطر أمس، فيرد آخر: سقط سقط المطر أمس، ففي هذه الصورة يدور الشك حول الفعل: "سقط" وحده دون فاعله؛ إذ ليس هناك شك في أنّ الذي سقط هو: المطر، وليس هو حجرًا، ولا حديدًا، ولا خشبًا، وهو مستعمل بلغة العرب وأشار له علماء اللغة كثيراً.[٣٠]

وقد ذكر الدكتور عباس حسن أهم أحكام التوكيد اللفظي التي تشير إلى أن العامل كالفعل وغيره بتكراره لغرض التوكيد اللفظي لا يعمل مطلقاً فيقول: " اللفظ الذي يقع توكيدًا لفظيًا، ممنوع من التأثر والتأثير، أي: لا تؤثر فيه العوامل؛ فلا يكون مبتدأ، ولا خبرًا، ولا فاعلًا، ولا مفعولًا به، ولا غيره؛ فليس له موضع، ولا محل من الإعراب، مطلقًا وكذلك ليس له تأثير في غيره مطلقًا؛ فلا يحتاج لفاعل، أو مفعول، أو مجرور، أو غيره، وإنما يقال في إعرابه: "إنه توكيد لفظي لكذا"؛ فهو تابع له في ضبطه الإعرابيّ، من غير أن يكون كالمتبوع فاعلًا، أو مفعولًا، أو مبتدأ، أو غير ذلك ومن غير أن يكون له محلّ من الإعراب، أو معمول ولا فرق في هذا الحكم بين أن يكون لفظ التوكيد اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا، أو جملة، أو اسم فعل؛ ففي مثل: إن الشمس إن الشمس قاتلة للجراثيم، تُعرب: "إنّ" الثانية "توكيدًا لفظيًا"، وليس لها عمل ولا محلّ. كما تعرب "الشمس" الثانية "توكيدًا لفظيًا" وليس لها عمل ولا محلّ، وليست معمولة. و"قاتلة" خبر "إن" الأولى، التي لها العمل وحدها، وهي التي تحتاج إلى الاسم والخبر، دون الثانية"[٣١].

أما إذا تكرر الفاعل مع الفعل فيخرج من كونه توكيدًا للفعل ويكون توكيدًا للجملة، وبهذا لا يصدق على الفعل مستغنياً عن الفاعل.

ثانياً: كان الزائدة

يقول ابن جني(ت:٣٩٢هـ)"وَقد تزاد كَانَ مُؤَكدَة للْكَلَام فَلَا تحْتَاج إِلَى خبر مَنْصُوب تَقول مَرَرْت بِرَجُل كَانَ قَائِمٍ أَي مَرَرْت بِرَجُل قَائِم وَكَانَ زَائِدَة لَا اسْم لَهَا وَلَا خبر وَتقول زيد كَانَ قَائِم قَالَ الشَّاعِر

(سراة بني أبي بكر تسامى ... على كَانَ المسومة العراب) (الوافر)

أَي على المسومة العراب وألغى كَانَ ".[٣٢]

فكلام ابن جني صريح بأن الفعل (كان) لم يعمل بالمطلق وإنما دلّ على التوكيد بكونه فعلاً ماضياً من غير معموله، وقالها المرادي (ت: ٧٤٩هـ) صراحة:" فإن بعض الأفعال لا يرفع فاعلاً فليس بعده فاعل، وذلك الفعل الزائد نحو: "كان" الزائدة"[٣٣] وكأنّ علماء النحو نظروا إلى (كان) الزائدة نظرتهم إلى التامة لذلك قالوا فاعلها ولم يقولوا اسمها.

إلّا أنّ السيرافي(ت:٣٦٨هـ) لم يُسلم بكون (كان) لا فاعل لها، وقد ردّ عليه ابن مالك(ت:٦٧٢هـ) بقوله:" وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى مصدر منوي، ولا حاجة إلى ذلك، ولا يُبالى بأن يقال: خلوُّها من الإسناد إلى منوي يلزم منه كونُ الفعل حديثاً عن غير محدّث عنه، لأن كان المحكوم بزيادتها تشبه الحرف الزائد، فلا يُبالى بخلوها من الإسناد، كما أن الضمير الواقع فصلا لمّا قصد به ما يقصد بالحروف من الدلالة على معنى في غيرها استُجيز ألا يكون له موضع من الإعراب"[٣٤]

وأورد أبو حيان الأندلسي الخلاف في (كان) بقوله:" وفي "كان" الزائدة خلاف: ذهب السيرافي والصيمري وغيرهما إلى أن فاعلها مضمر, وهو ضمير المصدر الدال عليه الفعل, كأنه قيل: كان هو, أي: كان الكون, ويعني بالكون كون الجملة التي تزاد فيها.

وذهب الفارسي إلى أنها لا فاعل لها, وحجته أن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل, دليل ذلك أن "قلما" فعل, لكن لما استعملته العرب للنفي, فقالت: "قلما يقوم زيد" في معنى: ما يقوم زيد, لم يحتج إلى فاعل, كما أن "ما" لا تحتاج إلى فاعل, بل صارت بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال, فتقول: قلما يقوم زيد, فكذلك "كان", لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي صارت بمنزلة "أمس", فكما أن "أمس" لا يحتاج إلى فاعل, فكذلك ما استعمل استعماله"[٣٥].

ويبدو أن علماء اللغة نظروا إلى (كان الزائدة) على أنها تامة وليست ناقصة، لأنّ وظيفتها اكتملت منفردة بدلالة الماضي، واستغنت عن الفاعل، لذلك كانت تامة.

ثالثا: قلما وكثرما

(قلّما ، طالما ، كثرما) أفعال ماضية مكفوفة عن العمل لا ترفع فاعلا، و (ما) هي التي كفّتها عن العمل، و"ما" هذه تتصل بثلاثة أفعال وهي: قل، وطال، وكثر تقول: قلما كان ذلك، وطالما نهيتك عن الشر، وكثرما أرشدتك، هذا هو الأصل، نعني أنه إذ اتصلت "ما" بواحد من هذه الأفعال الثلاثة كفّته عن طلب الفاعل ووليه الفعل.[٣٦]

وتوقف العلماء على بيت مرار الفقعسي[٣٧]:

صَدَدْتِ وأطولت الصُّدُودَ، وقَلَّمَا ... وِصَالٌ على طُول الصُّدُودِ يَدُومُ

إذ ورد فيه الفعل (قلّما) ليخرجوا لنا بأربعة أقوال[٣٨]:

الأول: أن "ما" كافة على أصلها ولا يحتاج الفعل المقترن بها إلى فاعل، والاسم المرفوع بعده مبتدأ خبره ما بعده، وهذا هو ما ذهب إليه سيبويه، وجعل ذلك من ضرورات الشعر.

والثاني: أن "ما" هذه زائدة لا كافة، والاسم المرفوع بعدها فاعل، وكأن الشاعر قد قال: وقل وصال يدوم على طول الصدود.

والثالث: أن "ما" كافة أيضًا، والاسم المرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الآخر، وكأنه قد قال: قلما يدوم وصال على طول الصدود، وهو مذهب ذهب إليه الأعلم الشنتمري.

والرابع: أن "ما" حينئذ كافة أيضًا، والاسم المرفوع بعدها فاعل بنفس الفعل المتأخر، وهذا مذهب كوفي؛ لأنهم هم الذين يجوّزون تقدم الفاعل على ما هو معلوم.

والمشهور والمرجح أن هذه الأفعال لا فاعل لها عند أغلب النحاة، وهي لم تستعمل في القرآن الكريم، وهي في لغة العرب قليلة الاستعمال وتدلّ على تقليل الشيء.

رابعاً: حاشا وعدا وخلا

ومعنى كل أداة من هذه الأدوات الفعلية:(جاوز)، ويتعين عند استعمالها أفعالًا أن يكون الاستثناء بها تامًا متصلًا، موجبًا أو غير موجب؛ كالشأن في جميع أدوات الاستثناء إذا كانت أفعالًا؛ فإنها لا تصلح للمفرغ، ولا المنقطع، فإن تقدمت على كل منها "ما" المصدرية وجب عدّها أفعالًا ماضية خالصة، ولا تكون هنا إلا ماضية جامدة؛ "فهي جامدة في حالة استعمالها أدوات استثناء"، مثل: أحب الأدباء ما عدا الخداعَ، وأقرأ الصحف ما خلا الهزيلةَ.[٣٩]

وبهذا النصب للاسم الذي يليها فهي لا ترفع فاعلاً، لأنها تكتفي بتمام معناها بالاسم المنصوب بعدها حينما تستثنيه، ولا معنى لوجود الفاعل أو تقديره فهو لم يظهر في كلام العرب مطلقاً.

قال الرضي: " وأما خلا فهو في الأصل لازم، يتعدى إلى المفعول بمن، نحو خلت الدار من الأنيس، وقد تضمن معنى (جاوز) فيتعدى بنفسه كقولهم: (افعل هذا وخلاك ذم) وألزموها هذا التضمين في باب الاستثناء، ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب، ولهذا الغرض التزموا إضمار فاعله، وفاعل عدا، ولم يظهر معهما (قد) مع كونهما في محل النصب على الحال، ولهذا أوجبوا إضمار اسمي ليس ولا يكون"[٤٠]

من هذا النص نجد أنّ النحاة يصرحون بإضمار الفاعل؛ لأن كل فعل عندهم يحتاج لفاعل، لكي لا يخرج الكلام على أقيستهم.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث اتضح جليا أن الفعل يمكن له أن يأتي في التركيب مكتفياً بنفسه أي بدلالته المعجمية ودلالته الزمنية فقط، من غير تلازمه مع الفاعل .

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم
- أسرار العربية، أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ١٩٨٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت:٥٧٧هـ)، المكتبة العصرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- تفسير الطبري جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت: ٣١٠هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- تفسير القرآن العزيز، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد المري، المعروف بابن أبي زَمَنِين المالكي (ت: ٣٩٩هـ)، تح: أبو عبد الله حسين بن عكاشة - محمد بن مصطفى الكنز، الناشر: الفاروق الحديثة - مصر/ القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت: ٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان، الناشر : دار الفكر العربي، الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت: ٧٥٦هـ)، المحقق: الدكتور أحمد محمد الخراط، الناشر: دار القلم، دمشق .
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق و دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: جماعة من العلماء، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .
- شرح ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي (ت: ٧٦٩هـ)، المحقق : محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاه، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (المتوفى: ٦٧٢هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)
- شرح الرضي على الكافية، محمد بن الحسن الأستراباذي (ت: ٦٨٦هـ)، المحقق: حسن بن محمد بن إبراهيم الحفظي و يحيى بشير مصطفى، الناشر: جامعة محمد بن سعود الإسلامية، ١٩٩٦م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (المتوفى: ٣٦٨ هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .
- الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد ابن أبي الفتح البعلي(ت: ٧٠٩ هـ)، تحقيق: ممدوح محمد خسارة، السلسلة التراثية.
- الفعل في العربية بين القدماء والمحدثين، محمد عامر محمد، رسالة ماجسير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦م .
- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال .
- كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني (ت: ٥٩٩)، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الارشاد، الطبعة الأولى، بغداد.
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (المتوفى: ١٨٠هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، أبو إسحاق (المتوفى: ٤٢٧هـ)، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: الأستاذ نظير الساعدي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٢، هـ – ٢٠٠٢ م
- اللغة، جوزيف فندريس (ت: ١٣٨٠هـ)، تعريب: عبد الحميد الدواخلى، محمد القصاص، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٠ م

- اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (المتوفى: ٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م
- اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي الفراء (المتوفى: ٢٠٧هـ)، المحقق: أحمد يوسف النجاتي / محمد علي النجار / عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، الطبعة: الأولى .
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ)، المحقق: د. عبد المجيد قطامش، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.
- المنصف لابن جني، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة: الأولى ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م.
- نحو القرآن، أحمد عبد الستار الجواري، المجمع العلمي العراقي، بغداد، ١٩٧٤.
- النحو الوافي، عباس حسن (المتوفى: ١٣٩٨هـ)، الناشر: دار المعارف، الطبعة: الطبعة الخامسة عشرة.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (المتوفى: ٥٨١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م.
- الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي (المتوفى : ٤٣٧هـ)، الناشر : مجموعة بحوث الكتاب والسنة – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة، الطبعة : الأولى ، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.
- الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي، النيسابوري، الشافعي (المتوفى: ٤٦٨هـ)، تحقيق: صفوان عدنان داوودي، دار النشر: دار القلم , الدار الشامية – دمشق، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

---

[١] العين:٢/ ١٤٥ .

[٢] أسرار العربية: ٣٩ .

[٣] كشف المشكل في النحو : ١٩٨ .

[٤] كتاب سيبويه:١/ ١٢ .

[٥] التعريفات: ١٦٨ .

[٦] ينظر: الفعل في العربية بين القدماء والمحدثين، محمد عامر محمد، ماجستير: ٩ .
[٧] ينظر: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر، محمد ابن أبي الفتح البعلي (ت: ٧٠٩ هـ): ١/ ٢٢١ .
[٨] أصول النحو العربي: ٢١١.
[٩] اللغة: ١٠١ .
[١٠] ينظر: النحو الوافي: ٢/ ٦٤ .
[١١] ينظر: النحو الوافي: ٦٤/٢ .
[١٢] النحو الوافي: ٦٤/٢
[١٣] الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٩/ ٤٧١.
[١٤] الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، للواحدي(ت:٤٦٨هـ): ١٤٢.
[١٥] ينظر: نحو القرآن: ٢٧– ٢٨ .
[١٦] الكشاف: ٤/ ٦٦٣ .
[١٧] ينظر: تفسير القرآن العزيز، لابن أبي زمنين(ت: ٣٩٩هـ):٢٨٩/٣، والكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي(ت: ٤٢٧ هـ):٧/ ١٨٢.
[١٨] ينظر: الهداية إلى بلوغ النهاية: ٥/ ٣٥٥٨ .
[١٩] معاني القرآن: ٢/ ٤١٣ .
[٢٠] الهداية إلى بلوغ النهاية: ٣٥٥٨/٥ .
[٢١] المنصف لابن جني: ٧٢ .
[٢٢] ينظر:
[٢٣] شرح كتاب سيبويه: ١٥/٢.
[٢٤] نتائج الفكر في النحو: للسهيلي(ت: ٥٨١هـ): ٢٥٢ .
[٢٥] ينظر: تفسير الطبري: ٢٤/ ٢٣٩ .
[٢٦] شرح كتاب سيبويه: ٤/ ٤٤٥.
[٢٧] شرح ابن عقيل: ٤/ ٢٦٤.
[٢٨] ينظر: اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ(ت: ٧٢٠ هـ): ٢/ ٧١٢ .
[٢٩] المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): ٥/ ٢٨ .
[٣٠] ينظر: النحو الوافي: ١٩١/٢ .
[٣١] النحو الوافي: ٣/ ٥٢٧ .
[٣٢] اللمع في العربية: ٣٩ .
[٣٣] توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٥٨٤/٢ .
[٣٤] شرح التسهيل : ١/ ٣٦١ .
[٣٥] التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ٤/ ٢١٣ .

[٣٦] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري(ت:٥٧٧هـ):١١٨/١ .

[٣٧] المرار بن سعيد بن حبيب الفقعسيّ، أبو حسان: شاعر إسلامي، من شعراء الدولة الأموية: الأعلام للزركلي: ١٩٩/٧.

[٣٨] ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١١٨ .

[٣٩] ينظر: النحو الوافي: ٣٥٤/٢ .

[٤٠] شرح الرضي على الكافية: ٢٤٩/١-٢٥٠